الاستلزام الحواري من المنظور الغرايسي– أمثلة تطبيقية–

Conversational implicature from Grice's perspective- Application examples –

*** أسماء درنوني**

مخبر الشعرية –باتنة–

جامعة باتنة1، (الجزائر)،asma.dernouni@univ-batna.dz

أ/د الجودي مرداسي

جامعة باتنة1، (الجزائر)،djoudimerdaci@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/07/05 تاريخ القبول: 2021/10/08 تاريخ النشر: 2021/12/25

ملخص: تشير التداولية إلى الطريقة التي يَستخدم بها الناس اللغة في المواقف الاجتماعية والطريقة التي تُفسر بها اللغة؛ لذا سعى علماء التداولية إلى استكشاف سبب تمكن المتحاورين من التحدث بعضهم مع بعض في حوار بشكل ناجح، ولعلّ الفكرة الأساسية هي أن المتحاورين يمتثلون لمبادئ معينة في مشاركتهم للحفاظ على هذا الحوار.

تُعدُّ ظاهرة الاستلزام الحواري هي الضابط لهذه القواعد، وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التحدث عن ظاهرة الاستلزام الحواري في جانبيه النظري والتطبيقي باعتباره حلقة الوصل بين المعنى الحرفي والمعنى الضمني.

كلمات مفتاحية: التداولية؛ الاستلزام؛ الحواري؛ المعنى الحرفي؛ المعنى الضمني.

Abstract:

Pragmatic refers to the way people use language in social situations and the way the language is explained, that's why pragmatics scientistes strove to discover the reason how interlocutors could lead a successful conversation, and may be the main reason is that interlocutors follow certain principals to keep the conversation meaningful.

And what maintain those rules is what we call the conversational implicature the refore, we're tried in this research to talk about the conversational implicature in its theoretical and practical sides considering the fact that it's the link between the literal and figurative meaning.

Keywords: Pragmatic; Implicature; conversational; literal meaning; figurative meaning.

***المؤلف المرسل**: أسماء درنوني **الإيميل**: asma.dernouni@univ-batna.dz

1. مقدمة:

يعد الاستلزام الحواري" **conversational Implicationure**": "مصطلح انجليزي من الفعل "**Implicate**" ويعني التضمين،مأخوذ من الكلمة اللاتينية "**Implicare**" التي تعني يوحّد"[1]،ويرجع البحث في ظاهرة الاستلزام الحواري إلى " المحاضرات التي ألقاها بول غرايس "**Paul Grice**" في جامعة هارفارد سنة 1967م بعنوان المنطق والتخاطب، ومحاضرات 1971م بعنوان"الافتراض المسبق والاقتضاء التخاطبي"[2].

وتتعلق نظرية غرايس التخاطبية بالحوار والمحادثة، فقد لاحظ غرايس أن "الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فانكب على دراسة الاختلاف بين ما يقال "**what is said**" وما يقصد "**what is meant**"، فما يقال هو ما دلّ على معناه بظاهر لفظه، أما ما يقصد فهو الذي يحتاج إلى إعمال الفكر؛لأن معناه مستفاد من المعنى الأول"[3]، فكأن المتكلم أراد أن يبلغ السامع على نحو غير مباشر،معتمدا في ذلك على مهارات المتلقي وقدراته على التأويل،

فالاستلزام الحواري آلية تأويلية إجرائية تتعلق بتوصيف ثم تفسير كيف يمكن للمتكلم أن يعني أكثر مما يقول في عملية التخاطب؛ لذا سنسعى من خلال هذه الورقة البحثية التعرف على الأسباب التي تجعل المتكلم يلجأ إلى عدم التصريح بكل مايدور بداخله، وكيف يتم الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم؟ وهل يراعي المتكلم مدى قدرة المخاطَب على التأويل أثناء لجوئه لاستعمال ملفوظات ذات معاني متعددة تفوق ماتدل عليه؟

وتقوم هذه النظرية على فكرة جوهرية، وهي أن جمل اللغة تدل في أغلبها على معانٍ صريحة وأخرى ضمنية تتحدد دلالاتها داخل السياق الذي وردت فيه، فالمعنى غير المباشر هو الاستلزام الحواري للمعنى المباشر الصريح، لذا يعرَّف الاستلزام الحواري بأنه: " ما يرمي إليه المتكلم بشكل غير مباشر جاعلا مستمعه يتجاوز المعنى الظاهر لكلامه إلى معنى آخر"[4]، وقد عرِّف أيضا بأنه " عمل المعنى أو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر، أو قل إنه شيء يعنيه المتكلم ويوحي به، ويقترحه، ولا يكون جزءا مما تعنيه الجملة بصورة حرفية"[5]، فهو آلية من آليات إنتاج الخطاب، ذلك أن أغلب الملفوظات في اللغات اليومية إذا روعي سياقها نجدها تحمل معاني غير حرفية، ومن ثم يتم الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم وبهذا فإن الاستلزام يسعى إلى الكشف عن أعماق مقاصد المتكلم أثناء التخاطب والتواصل.

لقد رأى **غرايس** أن الاستلزام نوعان: استلزام عرفي"**conventional implicature**"، واستلزام حواري" **conversational implicature**"، "فأما الاستلزام العرفي فقائم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلفت بها السياقات وتغيرت التراكيب ومن ذلك مثلا في الإنجليزية"but" ونظيرتها في العربية "لكن" فهي تستلزم دائما أن يكون ما بعدها مخالفا لما يتوقعه السامع مثل: **my friend is poor but honest**، ويقابلها في العربية : زيد غني لكنه بخيل، وأما الاستلزام الحواري فهو متغير دائما بتغير السياقات التي يرد فيها."[6] ومن الأمثلة التوضيحية المشاعة في هذا المجال، عبارة عن تساؤل "يطرحه الأستاذ (أ) للأستاذ (ب) متسائلا عن استعداد الطالب (ج) لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة فيجيب الأستاذ (ب):
إن الطالب (ج) لاعب كرة قدم ممتاز، فإذا تفحصنا الحمولات الدلالية للجملة نجد أنها تدل على معنيين اثنين في نفس الوقت:
- معناها الحرفي أن الطالب (ج) من لاعبي الكرة الممتازين.
- ومعنى مدرك مقاميا، أن الطالب (ج) ليس له أي استعداد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة."[7]

وعليه فإن فكرة الاستلزام الحواري عند غرايس تنطلق من أساس حواري تداولي للُّغة المستعملة بين المتخاطبين، فهو يرى أن العملية التخاطبية التي يقوم بها المتخاطبون تسند إلى مبادئ ومعارف مشتركة فيما بينهم، وتخضع لقواعد حوارية تهدف إلى تفعيل عملية التواصل التي ترمي في الأساس إلى تحقيق الهدف من الحوار، وهو إيصال الفائدة المرجوة من عملية التخاطب، فعملية التخاطب ليست عملية عشوائية، بل هي عملية خاضعة لجملة قواعد ومحددات تسمح بإيصال الحوار وتبادله بين طرفي الخطاب.

وعلى الإجمال، يبقى الاستلزام الحواري من أبرز الظواهر التي تميز اللغات الطبيعية على اعتبار أنه في الكثير من الأحيان يلاحظ أثناء عملية التخاطب أن معنى العديد من الجمل إذا روعيَ ارتباطها بمقامات انجازها لا ينحصر فيما تدل عليه صيَغُها الصورية.

2- المعنى الطبيعي والمعنى غير الطبيعي: أرسى **غرايس** دعائم نظريته في الاستلزام الحواري تأسيسا على عدة روافد أوّلها مقاربته للمعنى، حيث ميز بين صنفين منه؛ المعنى الطبيعي الخالي من القصد والمعنى غير الطبيعي المرتبط بقصد المتكلم الذي يرتبط عنده لزوماً

بعملية التواصل، ويتم تحليل هذا النوع من المعنى اعتمادا على ثلاثة أركان: " متكلم يعني شيئا ما غير طبيعي، بقولة أو إيماءة، إذا قصد بمقولته/إيماءته، أن يحدث تأثيرا معينا في مخاطب بعينه–حاضرا كان أو محتملا– عن طريق إدراك المخاطَب هذا القصد."[8]

ولتوضيح المراد بالمعنى الطبيعي وغير الطبيعي يسوق غرايس الأمثلة الآتية[9]:

– يشير منبه الحافلة إلى الانطلاق.

– تلك الرقط تعني الحصبة.

– إن غرفتك زريبة خنازير.

– هذه الرنات الثلاث في جرس الحافلة تعني أن الحافلة ممتلئة.

وتوافق الأمثلة من المجموعة الأولى **الدلالة الطبيعية**، فهي ظواهر وضعت في علاقة مع أعراضها أو نتائجها حيث لا نستطيع البرهنة من جملة "هذه البقع تعني الحصبة" على أية نتيجة تتعلق بما هو مقصود " بهذه البقع"، فوجود الرقط يعني الحصبة، ووجود الرقط يستلزم وجود الحصبة، فلا يمكن أن نقدم استنتاجا من هذه الجملة، كما لا يمكن استنتاج مدى التأثير الذي يعنيه شخص أو آخر بتلك الرقط. وتوافق الأمثلة من المجموعة الثانية **الدلالة غير الطبيعية**، فهي تشكل صلة قائمة بين محتويات يريد القائلون إبلاغها، والجمل التي استعملوها لإبلاغها. فالرنات الثلاث للحافلة تعني أنها ممتلئة، فرنين الجرس ثلاث مرات يقصد إلى حمل الناس على الاعتقاد أن الحافلة ممتلئة، وقول: غرفتك زريبة خنازير مفاده أن الغرفة وسخة.

وقد عرّف غرايس المعنى غير الطبيعي بقوله:" أن نقول إن القائل قصد شيئا ما من خلال جملة معينة، فذلك يعني أن هذا القائل كان ينوي وهو يتلفظ بهذه الجملة إيقاع التأثير في مخاطبه بفهم هذا المخاطب لنيته، ويرتبط مفهوم المعنى غير الطبيعي ارتباطا وثيقا بالقصد، لذلك يشدَّد غرايس على نوايا القائل وفهم المخاطَب لها."[10]

وللتوضيح أكثر نصوغ المثال الآتي:

– هل رأيت كتابي؟

فلتحديد المعنى الذي يريده المتكلم بقوله، لابد من أخذ العديد من السياقات في الحسبان، فإذا كان المتكلم زميل سكن وكان لديك عادة أن تستعير ممتلكاته دون إذنه، فإنه قد يسألك عما إذا كنت استعرت الكتاب (معنى طبيعي)؛ ولكن إذا قالته لك معلمتك لما أعادت لك مقالة، فإنك قد تأخذه على أنه استعلام شبه خطابي إذا كنت قد قرأت الكتاب الذي كتبته، الذي يعني ضمنا أنه إذا كنت قرأته لكنت كتبت مقالا أفضل، فمثل هذه الاستنتاجات (أنا أريد أن يعود كتابي إليَّ) أو(إذا كنت تريد أن تكتب مقالا لائقا، فمن الأفضل أن تقرأ كتابي) هي معانٍ ضمنية " معنى غير طبيعي"[11]

كما حدد غرايس مجموعة من الخصائص التي تميز المعنى الطبيعي عن المعنى غير الطبيعي وهي[12]:

– المعنى غير الطبيعي تجسده الكلمات والعبارات اللغوية وبعض الإيماءات والأفعال.

– المعنى الطبيعي هو الذي تُحدِثه الظَواهر الطبيعية، فالدخان يدل على النار.

– المعنى الطبيعي غير مؤكد.

– المعنى غير الطبيعي قصدي.

ولعل ما أراده غرايس بتمييزه بين المعنى الطبيعي غير المرتبط بالقصد، أو بالأحرى غير المرتبط بعملية التخاطب، والمعنى غير الطبيعي المرتبط بالقصد والتخاطب، هو في جوهره توضيح لطبيعة استعمال الألسن في السياقات الواقعية المختلفة وتأسيسا على هذا

قدم" مقاربته الاستدلالية للتواصل بصفة عامةّ، والمعنى بصفة خاصة، عبر مفهوم محوري هو القصد المتمظهر في معنى المتكلم بوصف هذا الأنموذج بديلا عن المقاربة السيميوطيقية التي واجهت الكثير من الصعوبات في توصيف التواصل الإنساني في سياقاته الفعلية وتفسيره من خلال مقاربة التشفير- فك الشفرة-إلاَّ أن ما يؤخذ على مقاربة غرايس إقصاؤه المخاطَب من سيرورة إنتاج المعنى، فدوره ينحصر في الانفعال بالقولات والاستجابة لقصد المتكلم ."[13]

3- خصائص الاستلزام الحواري: أشار غرايس إلى مجموعة خصائص للاستلزام التخاطبي تمثل دلائل لتمييز المعنى المستلزم عن المعنى الدلالي، قد تتحقق كلها أو يتحقق بعضها، وهي أيضا رواكز للتمييز بينه وبين الاستلزامات الأخرى، وقد لخصها محمود أحمد نحلة في كتابه إلى ما يأتي[14]:

أ- القابلية للإلغاء"**defeasible**": ويكون ذلك عادة بإضافة قول يسد الطريق أمام الاستلزام أو يحول دونه، ومثال ذلك: - أنا جائع حدَّ الإعياء.

- هناك مطعم في نهاية الشارع، لكنه مغلق.

ففي المثال أوعز المتكلم إمكانية تناوله مخاطبه الطعام في مطعم في نهاية الشارع، لكنه عاد فألغى هذا الإيعاز بقوله:" لكنه مغلق".

وتعد قابلية الاستلزام التخاطبي للإلغاء من قبل المتكلم دون الوقوع في تناقض أهم الخصائص المميزة له على الإطلاق؛" إذ تميزه ابتداء عن الوضعي، وهو معيار جوهري أيضا للتفريق بين المعنى الدلالي والمعنى التداولي المستلزم من ناحية، والتفريق بين الاستلزام التخاطبي واللزوم؛ لأن الاستلزام التخاطبي يُتوصل إليه موقفيا عبر الاستدلال عن التفسير الأمثل."[15]

ب- عدم الانفصال "**Non etachable**": ويقصد غرايس بذلك أن " الاستلزام الحواري متصل بالمعنى الدلالي لما يقال، لا بالصيغة اللغوية التي قيل بها، فلا ينقطع مع استبدال مفردات أو عبارات بأخرى ترادفها."[16]

أي أن أية طريقة لفظية للتعبير عن المحتوى القضوي نفسه، في السياق نفسه ستولّد الاستلزام التخاطبي نفسه.

ج- الاستلزام متغير:

أي أن التعبير الواحد يمكن أن يؤدي إلى استلزامات مختلفة في سياقات مختلفة،" فإذا سألت طفلا كم عمرك، فهذا يستلزم مجموعة من الدلالات: - طلب العلم.

- مؤاخذة على سلوك لا ترضاه.
- حث المسؤول على اتخاذه قراره،وتحمل عواقبه."[17]

د- الاستلزام يمكن تقديره"**calculability**": والمراد به أن المخاطب يقوم بخطوات محسوبة يتجه بها خطوة،خطوة إلى غاية الوصول إلى ما يستلزمه الكلام؛لذلك"تحمل الكلمات نفسها استلزامات مختلفة في السياقات الموقفية المختلفة، بل وفي مناسبة موقفية واحدة أيضا، حيث أن السياق متجدد دائما مع تجدد أطوار التخاطب وتتابعها، وتحيين الخلفيات المشتركة وهذا كله يرفد عملية الاستدلال."[18]

4- مبادئ التحادث:

يرى **غرايس** أن العملية التخاطبية التي يقوم بها المتخاطبون تستند إلى مبادئ ومعارف مشتركة فيما بينهم، وتخضع لقواعد حوارية تهدف إلى تفعيل العملية التواصلية التي ترمي في الأساس إلى تحقيق الهدف من الحوار، وهو إيصال الفائدة المرجوة من عملية التخاطب؛ لذلك فهو يرى أن عملية التخاطب ليست عملية عشوائية بل هي عملية خاضعة لجملة قواعد ومحددات تسمح بإيصال الحوار وتبادله

بين طرفي العملية التخاطبية،وهو ما دفع غرايس للقول بأن كل حوار يقو على مبدأ عام يخضع له كل المتحاورين، ويسمى "مبدأ التعاون".

1.4 مبدأ التعاون:

إن الدخول في عملية التبادل الكلامي المؤدي إلى التفاعل والتواصل بواسطة اللغة ليس بالأمر الهيّن كما يعتقد البعض، فمع التطور الذي شهدته الدراسات اللغوية أصبح الاستعمال اللغوي معقدا ومقننا، حيث "أصبح المتخاطبون لايلِجون عالم التخاطب إلا وهم محاطون بجملة من المبادئ تحكم سلوكهم التخاطبي، وهو ما يمكن أن نصطلح عليه بمبادئ التخاطب، التي رغم كونها مفروضة على المتخاطبين كما هي قواعد صحة التكوين الصرفية،والتركيبية، والدلالية،فإنه ينبغي مراعاتها من طرف كل من أراد الدخول في لعبة التبادل الكلامي"[19]،فالتواصل الفعّال بين طرفين يقتضي منهما مراعاة مجموعة من الشروط التي تساعدهما على ذلك، ولعل من أهم هذه المقومات إلى جانب القواعد اللغوية ما يطلق عليه مبدأ التعاون الذي جاء على يد الفيلسوف بول غرايس،ومفاده أن على طرفي العملية التخاطبية التعاون لبلوغ المطلوب، وقد صاغه على الشكل الآتي:" ليكن إسهامك في الحوار بالقدر الذي يتطلبه سياق الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه، أو الاتجاه الذي يجري فيه ذلك الحوار."[20]

هذا يعني أنّ على طرفي الخطاب أن يتعاونوا فيما بينهم لتحصيل المطلوب، أو الهدف من الحوار الذي دخلا فيه، وعموما فإن مبدأ التعاون قد عُدَّ ركيزة أساسية يقصدها كل الراغبين في عملية تواصلية ناجحة، مما جعله يحتل مكانة عظمى كما يشير إلى ذلك طه عبد الرحمان الذي قال في هذا الصدد:" لا يخفى أن مبدأ التعاون التخاطبي قد فتح بابا واسعا في تطوير التداوليات اللغوية، وتنويع الدراسات المتعلقة بموضوع التواصل الإنساني."[21] لم يقف غرايس عند هذا الحد، بل قام بتطوير صنيعه وذلك باقتراح نسق من القواعد التخاطبية "**conversational maxims**" المتفرعة عن مبدأ التعاون والضابطة لعملية التواصل وقد صنف هذه القواعد تحت أربع مقولات وهي[22]:

1–قاعدة الكم"**maxim of quantity**" وتتفرع إلى:

أ– ليكن إسهامك في التحاور محتويا على القدر المطلوب من المعلومات، وفق الأغراض الحالية للتحاور.

ب– لا تجعل إسهامك بالمعلومات يتجاوز الحد المطلوب.

2–قاعدة الكيف **maxim of quality**:

ويقصد بها منع ادعاء الكذب أو إثبات الباطل، ولذلك يطلب من المتكلم ألاّ يُورد من العبارات سوى تلك التي وقف على دليل يثبت صدقها، وتتجلى في قاعدتين:

أ–لا تقل ما تعتقد أنه غير صادق.

ب–لا تقل ما تفتقر إلى الحجة الكافية على صدقه.

3–قاعدة المناسبة أو الملاءمة "**maxim of relevance**":

وهي تقتضي منع المتكلم من أن ينزلق إلى مقاصد أخرى مخالفة لتلك التي استهدفها الخطاب وذلك من خلال مراعاة علاقة المقال بالمقام، فهي تقتضي أن يكون الإسهام في الحوار المتبادل مناسبا وملائما؛ أي قل ما هو مناسب ذو صلة بموضوع التّحاور.

4–قاعدة الصيغة أو الكيفية "**maxim of manner**":

وهي تختلف عن سابقاتها من حيث إنها لا ترتبط بما قيل، بل بما يراد قوله والطريقة التي يجب أن يقال بها، وتتفرع إلى:

أ-ابتعد عن الإبهام.

ب-تجنب الغموض.

ج- لتتكلم بإيجاز.

د- لترتب كلامك، أو كن منهجيا أو منظما.

ويمكننا تلخيص هذه القواعد في المخطط الآتي:

ولعل غرايس لم يرد بمبدأ التعاون وقواعده تقنين ما يفعله المتخاطبون في تخاطبهم الاعتيادي، بل توصيف ما يفترضون أنه حادث في التخاطب بناءً على مسلّمة التعاون ومن ثم فالاستلزام التخاطبي هو" الاستدلال الذي يجب أن نتوصل إليه لكي نحافظ على افتراض التعاون بين المتخاطبين، إذ لولا الاستدلال أو التلويح لانتفت فرضية التعاون بين المتحاورين"[23]، وبناءً عليه فإن مخالفة إحدى قواعد مبادئ التعاون هو الباعث لدى المخاطَب إلى تأويل المقولات عبر الاستلزام الحواري.

فالقواعد التي جاء بها غرايس تأتي على وجهين اثنين فإما " أن يتشبث بها وتحترم من قبل المتحاورين فتفي بالغرض الذي وجدت من أجله، بحيث تنجح العملية الحوارية بين أطراف الحوار، وإما أن يُستخف بها أو تخترق من قبل المتكلم، ما يُحفز المخاطَب إلى البحث عن حلول بديلة تتجلى أساسا في استحضار بعض الافتراضات لما يقصده المتكلم."[24]

في هذا الصدد يقول العياشي أدراوي:" إذا تم التخلي أو حذف إحدى هذه القواعد تصبح العلاقة بين المتكلم والسامع جد معقدة، لأن ذلك الكلام يتحول إلى غموض، ويفقد الكلام معناه الظاهر المفهوم من العناصر اللغوية، ليحمل معاني أخرى يتم التوصل إليها باعتماد كل ما هو لغوي وغير لغوي، وهذا الانتقال هو ما جعل غرايس يتحدث عن ما أسماه الاستلزام الحواري، وهي ظاهرة لغوية تنتج عن خرق قاعدة من القواعد الأربع، مع عدم التخلي عن مبدأ التعاون."[25]

لتوضيح ذلك نصوغ المثال الآتي: في قول الأب لابنه:لا تنجز تمارينك. فالمتأمل لهذه العبارة سيلاحظ أن المتكلم المتمثل في الأب قد خرق قاعدة من قواعد الحوار المتمثلة في قاعدة الكيف، فما يجول في خاطر الأب ليس هو ما يصوره لنا الملفوظ أعلاه، لأن الأب في الأصل يدعوا بقوله هذا الابن إلى إنجاز تمارينه، وسبب مخالفة الملفوظ للقصد هو تهديد الابن، وليس نهيه كما يوحي به الملفوظ. ومن هنا يتضح أن الحديث عن المعنى المستلزم حواريا لا يجوز إلاّ بالحديث عن خرق في إحدى قواعد الحوار والحفاظ على باقي القواعد، مع احترام وعدم المساس بما هو جوهري في عملية الحوار، وهو مبدأ التعاون.

رغم الأثر الإيجابي الذي أحدثه "مبدأ التعاون" في تطوير التداوليات اللغوية وتنويع الدراسات المتعلقة بموضوع التواصل الإنساني، إلاّ أنه كان محلّ جدل وانتقاد من طرف العديد من الدارسين الذين رأوا أن هذا المبدأ يقصُر النظر فيه على الجانب التبليغي من التخاطب من دون الجانب التهذيبي، ومجمل هذه الانتقادات التي وجهت إلى غرايس لم تأبه بما أشار إليه في عبارته التي جاء فيها:" هناك أنواع شتى لقواعد أخرى جمالية، واجتماعية، وأخلاقية من قبيل لتكن مؤدبا، والتي يتبعها عادة المتحاورون في أحاديثهم والتي قد تولدُ معان غير متعارف عليها"[26]، ومن المبادئ التي اقترحها النقاد كإضافة وتطوير لقواعد غرايس الحوارية، ومبدئه العام في التعاون ما يلي:

1- مبدأ التأدب: لروبين لاكوف "**Robin Lakoff**"

2- مبدأ التواجه: لبراون ولفنسون "**P. Brown" و"S. levenson**"

3-مبدأ التأدب الأقصى: جوفري ليتش "**Geoffrey Leetch**"

4-مبدأ التصديق واعتبار الصدق والإخلاص: طه عبد الرحمان (وهو مبدأ راسخ في التراث الإسلامي).

5. أمثلة عن الاستلزام الحواري:

إن نقطة الفصل بين المعنيين الصريح والمستلزم، أنّ الأول تدل عليه العبارة بلفظها، وأن الثاني تدل عليه العبارة باستعمالها في موقف تواصلي معين، فقد نقف على أخبار يخرج فيها المتكلم عن المعاني الصريحة " الحرفية" إلى معان أخرى مستلزمة، ومثال ذلك ما جاء في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم« ليس منّا من لطم الخُدُودَ، وشَقَّ الجُيُوبَ، ودَعَا بدَعوَى الجَاهِلِيَّةِ.»[27] . فإذا اعتمدنا على الصيغة الحرفية للخطاب في قول الرسول صلى الله عليه وسلم « ليس منَّا » فقد يفهم منه الإخراج من الدين، إلاّ أن القصد هنا مخالف لما تعنيه الكلمات، فقد جاء على لسان ابن حجر قوله:" ليس منَّا، أي من أهل سنتنا وطريقنا، وليس المراد به إخراجه عن الدين؛ ولكن فائدة إيراده بهذا اللفظ هو المبالغة في الردع عن الوقوع في مثل ذلك، كما يقول الرجل لولده عند معاتبته: لست منك ولست مني."[28]

– وبذلك تكون القوة الإنجازية الحرفية للحديث هي: **نفي** الانتماء للدين.

– أما القوة الإنجازية المستلزمة فهي: **الردع** عن الوقوع في مثل هذا العمل.

لقد جاء في الحديث أيضا قول عمر بن الخطاب:« بينما هو قَائِمٌ في الخُطبَة يومَ الجُمُعَةِ إذ دَخَل رَجلٌ من المهَاجِرينَ الأوَّلينَ من أَصحَابِ النبي صلى اللهُ عليهِ وسلم، فَنَادَاهُ عمر أيَّةُ ساعَةٍ هذه؟ قَالَ إني شُغِلتُ فَلَمْ أَنقَلِبْ إلى أهلي حتى سَمِعتُ التَأذينَ.... »[29] فظاهر الحديث يوحي بالاستفهام، إلاّ أنّ القصد منه هو التوبيخ والإنكار وكأن سيدنا عمر يريد القول لم تأخرت لهذه الساعة؟ يقول ابن حجر:" وهذا الاستفهام استفهام توبيخ وإنكار، ومرادُ عمر التلميح إلى ساعات التبكير التي وقع الترغيب فيها، وأنها إذا انقضت طوت الملائكة الصحف."[30]

– وعليه فإن القوة الإنجازية الحرفية للحديث هي: **الاستفهام**.

– أما القوة المستلزمة فهي: **التوبيخ والإنكار**.

ومن الأمثلة التي يخرج فيها الاستفهام إلى معان أخرى تبعا للمقام الذي يرد فيه، نذكر قوله تعالى: ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ**﴾[البقرة، الآية:27]، فالأصل في الاستفهام بهذه الأداة "كيف" يكون عن الحال؛ لكن في هذه الآية

لم يستفهم بها عن الحال، إذ المعنى كيف تكفرون بالله ومعكم ما يصرف عن الكفر ويدعو إلى الإيمان، فالأسلوب هنا يحمل معنى الإنكار والتعجب معاً، وبالتالي: – فالقوة الإنجازية الحرفية للآية هي: **الاستفهام**.

– أما القوة المستلزمة فهي: **الإنكار والتعجب**.

وفي قوله تعالى أيضا: (أَتَخْشَوْنَهُم فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّومِنِينَ) [التوبة13]

وقد نسخ الاستفهام في هذه الآية الكريمة إلى النهي لما دل عليه قول الله تعالى في سورة المائدة: (فَلاَ تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَونِ) [المائدة –46–]؛ أي أنّ هناك نهيا صريحا، والمراد لا تخشوهم فالله أحق أن تخشوه، وبالتالي تحلّل هذه الآية إلى قوتين إنجازيتين هما:

– القوة الإنجازية الحرفية: **الاستفهام**.

– القوة المستلزمة: **النهي**.

إن عملية التواصل تشترط وجود نوع من العلاقة بين اللفظ والمعنى من ناحية، وبين المعنى و المراد من ناحية أخرى، وإلاّ فُهم الخطابُ على ظاهره، ولم يحقق الغاية المرجوة منه.

جاء في الحديث عن عائشة رضي الله عنها أن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قُلنَ للنبي صلى الله عليه وسلم:« أَيُّنَا أَسرَعُ لُحُوقًا؟ قَال: أطوَلُكُنَ يَدًا.» [31]

وظاهر الحديث في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " أطولُكُنَ يداً قد يفهم من قبل المخَاطب على أنه طول اليد، إلا أن القصد من القول هو أكثَرُكُنَّ صدقةً، وهو ما وضحه العسقلاني في كتابه:" قالت عائشة: كنّا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، نمدُّ أيدينا في الجدار نتطاول، فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش – وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطولنا– فعرفنا حينئذٍ أن النبي صلى الله عليه وسلم إما أراد بطول اليد الصدقة..."[32]

وبهذا تكون القوة الإنجازية الحرفية الصريحة لهذا الحديث طول اليد، أما القوة المستلزمة فهي كثرة الصدقة.

ونصل ختاما إلى جملة من النتائج، أهمها:

– إن مختلف ما بسطه " غرايس" في نظريته" من مبادئ وقواعد يجعل منها نظرية تؤطر الخطاب اللغوي بشكل عام، والخطاب الاستلزامي خاصة، على اعتبار أن القواعد المقترحة ترسم للمشاركين في الحوار ما يجب أن يقوموا به.

– تعد أعمال غرايس النبع الذي انطلقت منه نظرية الاستلزام الحواري.

– إن نظرية الاستلزام الحواري تبرز أهم خصائص اللغات الطبيعية، وهو كونها تتيح لمستعمليها التعبير عن مقاصدهم بطرق غير مباشرة.

– تعد البنية اللغوية " المعنى الحرفي" مجرد معبر للوصول إلى ما يقصده المتكلم بشكل غير مباشر "قوة مستلزمة".

– لم يرد "غرايس" من خلال مبدأ التعاون وقواعده تقنين ما يفعله المتخاطبون في تخاطبهم الاعتيادي، وإنما أراد توصيف ما يفترض أنه حادث.

6. قائمة المصادر والمراجع:

أ/الكتب:

- **العربيّة:**

1- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1989م.

2- أحمد بن علي بن جر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، لبنان 1379هـ.

3- البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبد الله)، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر دار طوق النجاة.

4- العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، دار الأمان، الرباط،الطبعة1432،1هـ/2011م.

5- آن روبول وجاك موشلار،التداولية اليوم علم جديد في التواصل،ترجمة:سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة، بيروت، لبنان، الطبعة1، يوليو، 2003م.

6- بنعيسى عسو أزاييط، الخطاب اللساني العربي – هندسة التواصل الإضماري–، عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، الطبعة1، 2012م.

7–مرسي ثروت ، في التداوليات الاستدلالية–قراءة تأصيلية في المفاهيم والسيرورات–،دار كنوز،عمّان الأردن،الطبعة1، 2018م/1439هـ.

8– صبري إبراهيم السيّد، التداولية مقاصد وآداب، مكتبة الآداب، القاهرة، 2019م.

9– صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، دار قباء الحديثة، القاهرة، 2008م.

10–محمد القاسمي، دراسات معاصرة في اللسانيات التداولية، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن،الطبعة1، 2019م.

11– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 2006م.

12– هشام عبد الله خليفة، نظرية التلويح الحواري، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، الطبعة1 2013م.

13– طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء الطبعة1 1998م.

14– عبد الهادي ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، الطبعة1، مارس، 2004م.

ب/المقالات:

15–عقيل نزار حسين ونوري حساني الكاظمي،الاستلزام الحواري في مناظرات علماء اللغة مجلة آداب البصرة، العدد87، 2019م.

6. هوامش البحث:

1– عقيل نزار حسين ونوري حساني الكاظمي،الاستلزام الحواري في مناظرات علماء اللغة، مجلة آداب البصرة العدد87، 2019م،ص106.

2 – آن روبول وجاك موشلار،التداولية اليوم علم جديد في التواصل،تر:سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1 يوليو، 2003م، ص52.

3 – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006م ص33.

4 – العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، دار الأمان، الرباط، ط1432،1هـ، 2001م، ص18.

5 – صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، دار قباء الحديثة، القاهرة، 2008م، ص78.

6 – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص33.

7 – أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1989م، ص22.

8 – ينظر، ثروت مرسي، في التداوليات الاستدلالية–قراءة تأصيلية في المفاهيم والسيرورات–، دار كنوز،عمّان الأردن،ط1 2018م/1439هـ، ص59.

9 – ينظر، آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص53.

10 – المرجع نفسه،ص53.

11 – صبري إبراهيم السيّد، التداولية مقاصد وآداب، مكتبة الآداب، القاهرة، 2019م، ص215.

12 – ينظر، صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، ص40.

13 – ثروت مرسي، في التداوليات الاستدلالية،ص60.

14 – ينظر، محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص38-40.

15 – ينظر، ثروت مرسي، في التداوليات الاستدلالية، ص256-257.

16 – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص38.

17 – المرجع نفسه، ص38.

18 – ثروت مرسي، في التداوليات الاستدلالية، ص259.

19 – محمد القاسمي، دراسات معاصرة في اللسانيات التداولية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن 2019م،ط1، ص286.

20 – ينظر،paul Grice,studies in the way of words، نقلا عن: عبد الهادي ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، مارس، 2004م، ط1،ص96.

21 – طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998م ص239.

22 – ينظر، ثروت مرسي، في التداوليات الاستدلالية، ص248، و العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني ص99- 100.

23 – هشام عبد الله خليفة، نظرية التلويح الحواري، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط1، 2013م، ص31.

24 – بنعيسى عسو أزاييط، الخطاب اللساني العربي – هندسة التواصل الإضماري-، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط1 2012م، ج3، ص291.

25 – العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص100.

26 – Grice .p.h.logic and conversation, p55 نقلا عن: العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني،ص118.

27 – البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبد الله)، صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، 81/2.

28 – أحمد بن علي بن جر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1379ه 163/3.

29 – البخاري، صحيح البخاري، 2/2.

30 – العسقلاني، فتح الباري صحيح البخاري، 359/2.

31 – البخاري، صحيح البخاري، 110/1.

32 –العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 287/3.